الاجتماعية، فان جميع الجامعات والمعاهد تتلقى تمويلها من الخارج، ولم ينفق الاسرائيليون ليرة واحدة عليها، بل صبوا عليها نقمتهم وخططهم القمعية لكبتها والتحكم فيها.

هذا الأمر العسكري صدر في تموز (يوليو) ١٩٨٠، بالضبط قبل ذهاب الكنيست إلى العطلة الصيفية، وبالضبط قبل أن تغلق الجامعات أبوابها لعطلة الصيف كذلك. وكانت هناك رسالة مؤرخة في ٢٧ آب (اغسطس) ١٩٨٠، تلقاها السيد غابي برامكي نائب رئيس جامعة بيرزيت (فرئيس الجامعة ابن مؤسسها، الأستاذ حنا ناصر، جرى إبعاده منذ سنوات وهو مقيم في الأردن) أبلغته بأن عليه الحصول على ترخيص للعمل، والتقيد بأحكام القرار الجديد. وفي الثامن من تشرين الأول (اكتوبر) .. ولم يكن هناك أي رد من جانبه على الرسالة المشار اليها - تلقى السيد برامكي بياناً إضافياً يطالبه مباشرة بما يلي: ١ - طلب ترخيص للجامعة لكي تكتسب الحق في الوجود ٢ - على جميع الطلبة الاجانب تقديم طلبات لقبولهم في الجامعة ٣ - على الطلبة المحليين كافة تقديم طلبات مشابهة كذلك ٤ - تقديم تفاصيل كافية وافية عن جميع المعلمين والطلبة. واننا نقدم صورتين للرسالة والبيان الاضافي في الملحقين الرقم (٦) والرقم (٧).

ولقد فهمنا ان الجامعة تعتزم تجاهل هذه الطلبات، باعتبارها غير مبررة على الاطلاق وتمثل تدخلاً فاضحاً ولم يسبق له مثيل في الشؤون الدراسية والأكاديمية. لكن الواقع هو الواقع. وعلى أي حال، فقضية المعلمين تولى الأستاذ ناصر رفعها إلى اليونسكو بناء على طلبها.

التمويل

على الرغم من حقيقة أن الجامعات مسجلة في صورة قانونية كجمعيات خيرية، فانها تخضع لضرائب باهظة. وهذا أسلوب آخر يلجأ اليه الاسرائيليون للتدخل في مشروعية الحياة الفلسطينية. ولهذا، وعلى سبيل المثال، كان على جامعة بيرزيت حين رغبت في تجهيز مجمعها العلمي بكمبيوتر، أن تدفع خمسين ألف دولار كضريبة، بالاضافة إلى ثمن الكمبيوتر. وتزعم السلطات ان الجامعات الاسرائيلية، مثلها كمثل الجامعات العربية في الخضوع للضريبة، لكنها تتجاهل حقيقة ان كل الضرائب التي تدفعها الجامعات الاسرائيلية تستردها عن طريق الاعانات الحكومية والاستثمارات التي تقدم للجامعات الاسرائيلية وحدها. ونعود إلى القول ان الاسرائيليين لا ينفقون ليرة واحدة على التعليم في المناطق المحتلة. ولقد بلغت الضرائب التي دفعتها جامعة بيرزيت للاسرائيليين في العام ١٩٧٩، ٢٤٠ ألف دولار. واقتطع هذا المبلغ من ميزانية تبلغ ٥,٨ مليون دولار (أي ان نسبة الضريبة بلغت ٤٪ تقريباً). هذه المعدلات الضريبية العالية المفروضة من قبل المحتلين الاسرائيليين على المعاهد كما على المدارس العربية كافة، التي تعتمد في بقائها واستمرارها على الهبات، لا تعني سوى عزمهم الثابت على إرهاقها وتحطيمها لكي تتوقف عن خدمة مجتمعها.

السيطرة على المناهج الدراسية

صحيح أنه لا توجد للاسرائيليين سيطرة مباشرة على مضامين المقررات التعليمية، إلا أن السلطات ابتدعت وسائل خبيثة وفعالة وغير مباشرة في هذا المضمار، من ذلك مثلاً أنها حظرت كل الكتب المدرسية حول التاريخ العربي، الثقافة العامة، والسياسة، لاسباب أمنية، حيث أنها ستكون بالضرورة مؤيدة لخط منظمة التحرير الفلسطينية، ولهذا فانها - في نظر الاسرائيليين - لن ينتج عنها غير إلهاب حماسة قرائها واثارة أفئدة الطلبة. وتضم قائمة الممنوعات زهاء ستين دورية أكاديمية عربية يحظر دخولها إلى جامعة بيرزيت والمكتبات الاخرى، علماً بأن هذه الدوريات معروضة بحرية في الجامعات الاسرائيلية حيث يدرس بعض الطلبة العرب كذلك.

الادارة

بعد الغزو الاسرائيلي للمناطق المحتلة، أقدم المعلمون والأكاديميون الفلسطينيون على تأليف مجلس أعلى للتعليم، للتخطيط وإدارة جميع مستويات التعليم في المناطق المحتلة. ويباشر هذا المجلس عمله منذ ١٩٧٧، لكن سلطات الاحتلال تمنعه من عقد اجتماعاته بين فترة وأخرى. وكانت